مع انها اى الآثار والافعال يقال عليها انها صفات الفاعل الا انها صفات اشراقية وهي في
الحقيقة حدود للاعتبار لا للذات وانما اردت ان نفهم هذا المعنى فافهم قول الرضا عليه السلام كنهه تفريق بينه
وبين خلقه وغيوره تحديد لما سواه فان قولك انه تع ليس بجسم مثلا ان هذه الصفة السلبية صفة غيره
وتحديد بالجسم والحاصل انه لا يمكن في ذات الممكن بل ولا فيما ينسب اليه الا ما يمكن في المشية اي يصح عنها
اذ كل ما لا يكون ممكنا كالواجب لا يصح في الممكن ولا عنه ولا به ولا له ولا منه وكل منسوب بالمشية
او عنها فيكون مشابها لصفة المشية على نحو ما ذكرنا في الممكن بالنسبة الى ما ينسب اليه ولا يمكن في المشية
الا ما يمكن في العلم الذي هو الذات الحق تع ومعنى الامكان في المشية الامكان الراجح والامكان
المعتبر عنه في الذات الحق فهو حكاية التعريف حيث قيل يمكن في حق الحق ويمكن في حق الواجب تعالى فصح
التعبير بالامكان اجراء للعبارة على نمط واحد والا فلا يصح استعمال لفظ الامكان في حق الواجب تع
حتى الامكان بالمعنى العام اعني سلب الضرورة من الطرف المخالف فان هذه وامثالها حدود للحوادث
حتى الوجوب المعروف ولكن لا مناص عن التعبير به لان الحادث لا يعبر الا على ما هو من نوعه
والمعنى في قولنا الا ما يمكن في العلم اي ما يصح يعني يجب ومعنى كون المشية مشابهة لصفة الحق تع
على نحو ما ذكرنا في الممكن فاذا فهمت ذلك في حق الممكن فاعلم انه اثره ودليل على التعبير في التعريف
لعنوان الواجب الحق تع المسمى عنها مثاله وعلاماته التي لا تعطيل لها في كل مكان قال عليه السلام
اعتصام الورى بمغفرتك، عجز الواصفون عن صفتك، تب علينا فانا بشر، ما عرفناك
حق معرفتك، والحاصل اختيار الممكن اثر اختيار المشية لانه اثر احداثها له على قابليته واختيار
المشية اثر اختيار الواجب عز وجل لانها اثر احداثه تع لها حين شاءها بها ما شاء من خلقه و
لله المثل الاعلى وقال الصادق عليه السلام في الدعاء عقيب الوتيرة بعد العشاء على ما رواه الشيخ في المصباح
بدت قدرتك يا الهي ولم تبد هيئته يا سيدي فشبهوك واتخذوا بعض آياتك اربابا يا الهي
من ثم لم يعرفوك الدعاء والى ما ذكرنا من الترتيب لاثبات قوله تع فجعلناه سميعا بصيرا
وهو القائل عز وجل في كتابه في وصف نفسه لعباده انه هو السميع البصير فافهم **قلت** فان قيل

فيصح في حقه تعالى علمه وغيره بحيث يكونا سواء صح

هل يعلم

هل يعلم في الازل زيدا في الحدوث انه حيوان ناطق ام لا فان كان يعلم ذلك لم يجز الا يخلقه او
يخلقه فرسا والا انقلب علمه جهلا وان لم يعلم لزم الجهل بما سيكون وهو باطل بالضرورة فوجب
انه يعلم انه حيوان ناطق والمشية صفة تابعة للعلم فيجب ان يخلقه كذلك ولا يمكن في حقه غير ذلك و
ان كان زيد في نفسه من حيث هو ممكنا في حقه التغيير **اقول** هذا السؤال هو الذي ادخلهم في الخطاء
حتى قالوا بما يلزمهم القول بالايجاب كما سمعت من قولهم انه ليس للحق تع الا وجه واحد وان الاختيار
المنسوب اليه تع ثانية وحدة المشية لان المشية نسبة تابعة للعلم والعلم نسبة تابعة للمعلوم والمعلوم
انت واحوالك كما نقلناه عن الملا محسن في الوافي وهو كلام عبد الرزاق الكاشي في شرح الفصوص
ومرادهم ما افادهم امامهم مميت الدين من ان علمه تع مستفاد من المعلوم حتى انه في الوافي نقله ثم انه
اعترض على نفسه بان هذا يلزم منه الافتقار في علمه الى الغير ثم اجاب بتوجيه هذا الكلام ورده
ثم بعد الرد بقليل قال به في قوله السابق والعلم نسبة تابعة للمعلوم والمعلوم انت واحوالك
ومحرر شبهتهم انه تع عالم في الازل بان زيدا حيوان ناطق فلو لم يخلقه اصلا او خلقه فرسا حيوانا
جاهلا انقلب علمه جهلا لعدم مطابقته ولو لم يعلم به في الازل لزم كونه جهلا لعدم علمه بما سيكون
قبل ان يكون وكلا الفرضين باطل وهذا ظاهر فوجب ان يكون عالما بان زيدا حيوان ناطق فيجب
ان يخلقه كما علمه لان فعله كذلك من اثر مشيته لذلك ومشيته من علمه وعند خصوص اتباع ابن عربي
وعلمه من المعلوم لان المعلوم يعطي العالم العلم به فعلمه مستفاد من المعلوم واما جواز كون الممكن
في نفسه قابلا للشيء ونقيضه فامر راجع الى تجويز العقل لكون الممكن قابلا للشيء ونقيضه والى الامر
وقع عليه الممكن فهو ما هو عليه في نفس الامر لا غيره هذا في الجملة تحرير شبهتهم وما يتفرع عليها
والجواب عن هذه بحيث ينقطع عن قائلها اذا كان طالبا للحق منصفا يتوقف على تطويل تقديم
مقدمات وايراد شبهات تعارض شبههم تنسل عن القلوب التي اشربت حب هذه الاوهام
وقد ذكرنا كثيرا منها في شرح رسالة العلم للملا محسن من ارادها طلبها الا انا نذكر شيئا يكفي
العارف المنصف اذا ساعده التوفيق **قلت** قلنا هو سبحانه يعلم ما يكون وما يشاء ان يغير الى ما